

«نפט الكويت»: 3 عقود بـ 42 مليون دينار

علمت «الانباء» من مصادر نفطية مطلعة ان شركة نفط الكويت قررت ترسية 3 مشاريع ضخمة الأسبوع الماضي بقيمة إجمالية تقدر بحوالي 42 مليون دينار. وفي التفاصيل تقول المصادر ان العقد الأول بقيمة 19 مليون دينار لإنشاء خط أنابيب نفط خام في غرب الكويت، والعقد الثاني لتزويد مواد كيميائية مفككة للزيت في مديرية جنوب وشرق الكويت بقيمة 15 مليون دينار، والعقد الثالث بقيمة 8 ملايين دينار لتقديم التشغيل وصيانة المرافق البحرية.

أحمد مغربي



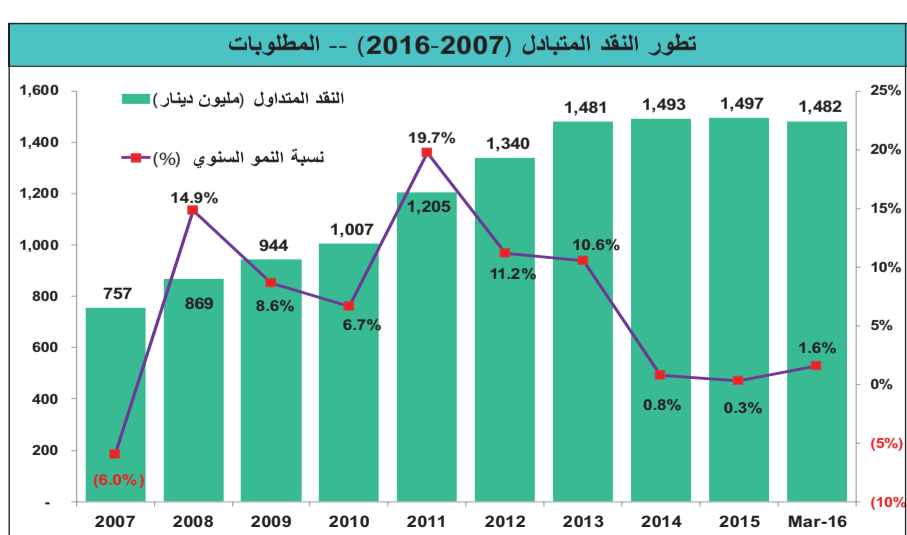
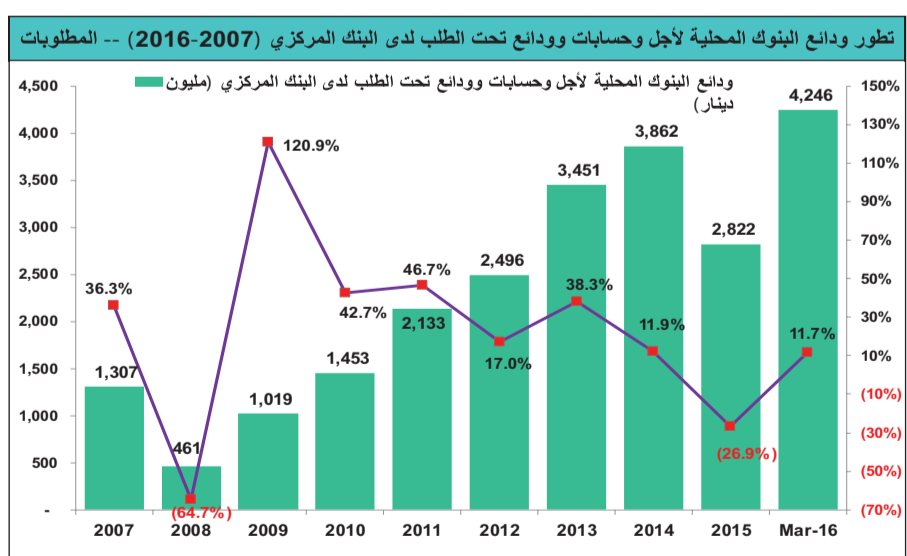
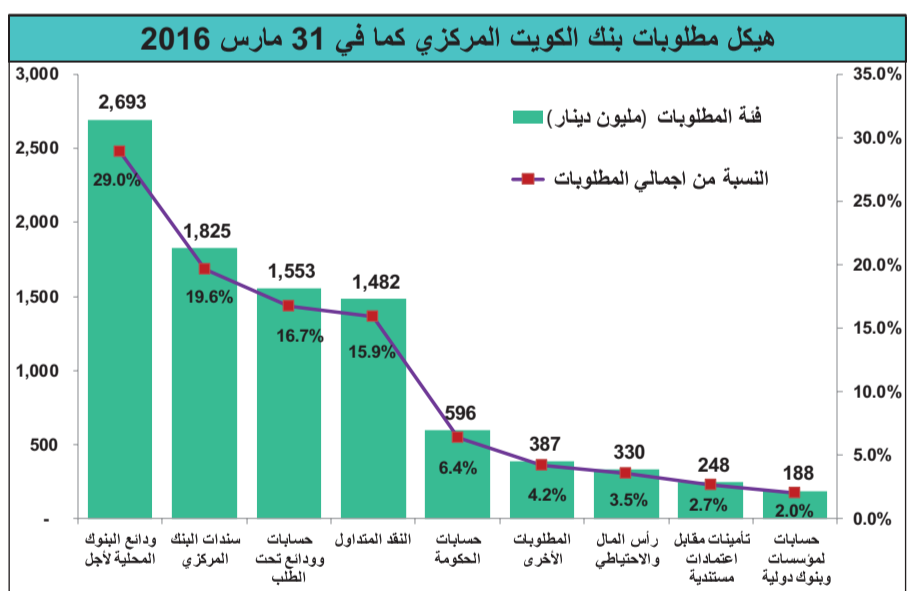
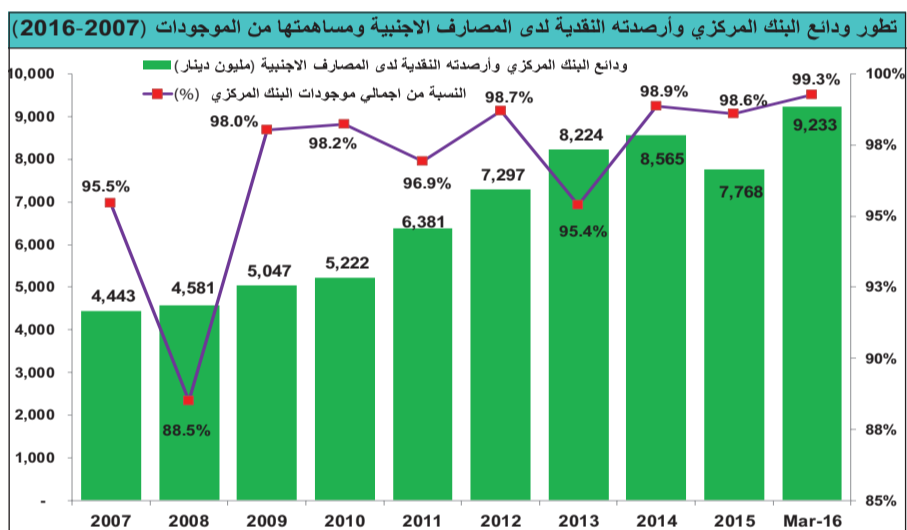
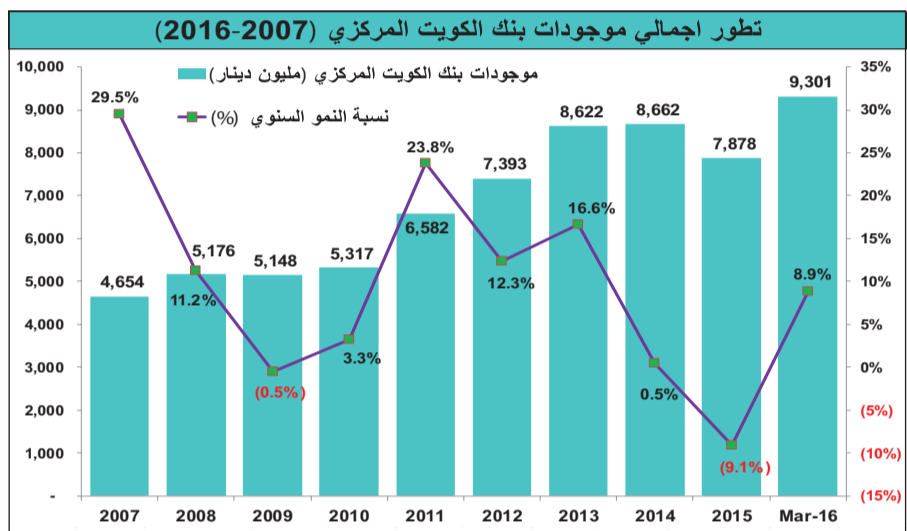
الاقتصادية

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على www.alanba.com.kw/Business

إصدار سندات بفائدة 1,125% لمدة 6 أشهر و0,917% لـ 3 أشهر

البنك المركزي يسحب سيولة من المصارف بـ 1,8 مليار دينار

سندات بنك الكويت المركزي المصدرة منذ عام 2011 وحتى مارس 2016 (مليون دينار)											
السنة	سندات بنك الكويت المركزي استحققت 3 أشهر		سندات بنك الكويت المركزي استحققت 6 أشهر		سندات بنك الكويت المركزي استحققت 9 أشهر		متوسط أسعار الفائدة السنوية على:		الاجمالي سندات بنك الكويت المركزي		متوسط أسعار الفائدة السنوية على:
	الرصيد نهاية السنة	إصدار جديد	الرصيد نهاية السنة	إصدار جديد	الرصيد نهاية السنة	إصدار جديد	ثلاثة أشهر	سنة أشهر	الرصيد نهاية السنة	إصدار جديد	
2011	3,322	3,476	1,290	1,345	1,553	4,821	4,612	1.000%	1,125%	879	3,476
2012	3,586	3,237	1,458	2,206	1,952	5,443	5,044	0.896%	1.000%	530	3,237
2013	3,869	4,514	2,275	1,578	1,900	6,092	6,144	0.750%	0.875%	1,175	4,514
2014	4,625	4,600	1,500	1,550	1,925	6,150	6,125	0.750%	0.869%	1,150	4,600
2015	4,300	4,100	1,700	1,850	1,875	5,950	6,000	0.757%	0.888%	950	4,100
الربع الأول 2016	950	925	450	425	900	1,350	1,400	0.917%	1.125%	925	925
الاجمالي 2011-2016	20,652	20,852	8,223	8,954	29,806	29,325	29,325	0.845%	0.980%	20,652	20,852



النظام المصرفي، وكيف تتأثر الفائدة في فترات انخفاضها وارتفاعها. خصوصاً أننا نشهد حالياً فترة صعود للفائدة على الدولار الأميركي التي من المتوقع أن يلحقها البنك المركزي تماماً كما فعل في آخر رفع للفائدة الأميركية. ويلاحظ أن هناك سيولة ما زالت غير موظفة لدى البنوك وهو ما يدفع المركزي إلى سحبها بفائدة بلغت 1,125% وهي أعلى بـ 26% عن الفائدة التي كان يدفعها في العام الماضي لفترات استحقاق 6 أشهر، وفيما يلي التفاصيل:

المحلل المالي مع تزايد ونيرة إصدارات بنك الكويت المركزي من السندات للبنوك الكويتية لفترات 3 أشهر و6 أشهر، تنشر «الانباء» أبرز ما يشهده في الميزانية العمومية للبنك منذ 2007، وهو العام الذي سبق الأزمة المالية، وحتى هذه السنة. وتوضح خارطة الموجودات والمطلوبات في 10 سنوات، كيف تحركت سياسة البنك المركزي تجاه السيولة في



(محمد هاشم)

البنك المركزي، يسحب سيولة ضخمة من السوق.. في الصورة مبنى البنك المركزي الجديد

من النظام المصرفي وجهين: أما ان يكون توجهها لدى البنوك لتوظيف سيولتها في أدوات مالية ذات عائد منخفض وقليلة المخاطر، أو

كافية في السوق لا تفرصا للقطاع الخاص أو الفرص موجودة وتحمل مخاطر عالية لا تريد البنوك أخذها في ظل انخفاض أسعار النفط. ويمكن ملاحظة حجم السحب من السوق في العام الماضي وهذه السنة، حيث بلغ إجمالي السندات المصدرة من بنك الكويت المركزي 3 استحقاق 3 أشهر خلال عام 2015 نحو 4,1 مليارات دينار بمتوسط أسعار الفائدة السنوية نسبتها 0,76% بالمقارنة مع معدل 0,92% خلال الربع الأول من عام 2016 على إصدارات جديدة قيمتها 925 مليون دينار، بينما صدر البنك المركزي سندات استحقاق 6 أشهر خلال عام 2015 قيمتها 5,95 مليارات دينار بمتوسط فائدة سنوية 0,89% ومن بعدها ارتفعت إلى 1,125% على 425 مليون دينار سندات استحقاق 6 أشهر مصدرة خلال الربع الأول من عام 2016 وذلك بالتزامن مع رفع سعر خصم بنك الكويت المركزي، وقد صدر بنك الكويت المركزي منذ عام 2011 سندات استحقاق 3 أشهر بقيمة 20,85 مليار دينار بمتوسط أسعار فائدة سنوية نسبتها 0,85% وسندات استحقاق 6 أشهر قيمتها 8,95 مليارات دينار بمتوسط فائدة سنوية نسبتها 0,98%، وبالتالي يكون إجمالي السندات المصدرة من البنك المركزي المحلية في 5 سنوات حوالى 30 مليار دينار وذلك للتحكم بالسيولة في النظام المصرفي وتحديد أسعار الفائدة وإيجاد فرص لتوظيف السيولة الفائضة لدى البنوك الكويتية.

البنك المركزي، كما بلغ النقد المتداول 1,48 مليار دينار، بينما حسابات الحكومة لدى المركزي بلغت 596 مليون دينار.

فقد تضاعفت ودائع البنوك المحلية لأجل وتحت الطلب لدى البنك المركزي ثلاث مرات ونصف المرة منذ عام 2006 من 959 مليون دينار إلى 4,25 مليارات دينار نهاية شهر مارس 2016 ويمتوسط نمو سنوي مركب نسبته 15,6% مما يدل على السيولة الجيدة للقطاع المصرفي والنمو المحفوظ في قاعدته التمويلية خلال السنوات العشر الماضية. والملاحظ ان خلال الربع الأول من عام 2016 ارتفاع ودائع البنوك المحلية لدى البنك المركزي بحوالي 1,42 مليار دينار من 2,82 مليار دينار نهاية عام 2015. أما النقد المتداول في النظام المالي الكويتي أيضاً فتضاعف مرتين خلال السنوات العشر الماضية من 805 ملايين دينار إلى 1,48 مليار دينار نهاية شهر مارس 2016.

5 مرات تضاعفت قيمة سندات «المركزي» المكتتب فيها مصرفياً منذ الأزمة

سياسة السحب متواصلة منذ الأزمة.. دليل صعوبة إيجاد البنوك فرص لتوظيف أموالها

30 مليار دينار حجم سندات أصدرها «المركزي» في 5 سنوات

600 مليون دينار فقط حسابات الحكومة لدى «المركزي»

4,25 مليارات دينار مطلوبات البنوك لدى «المركزي».. 46% من مطلوباته

9 مليارات دينار حجم ودائع ونقد «المركزي» لدى المصارف الأجنبية

سندات «المركزي»

بلغت قيمة سندات بنك الكويت المركزي المكتتب فيها من قبل البنوك المحلية كما في نهاية شهر مارس 2016 نحو 1,825 مليار دينار وتضاعفت 5 مرات منذ عام 2008 حيث بلغت حينها 375 مليون دينار نتيجة سياسة بنك الكويت المركزي في سحب السيولة الزائدة في القطاع المصرفي، وتحمل سياسة البنك المركزي المتواصلة في سحب فوائض السيولة

ما هي سندات بنك الكويت المركزي ولماذا يصدرها؟ السندات المصدرة من بنك الكويت المركزي تعتبر عنصراً أساسياً في السياسة النقدية التي يتبعها البنك المركزي في التحكم بالسيولة لدى القطاع المصرفي وتحديد أسعار الفائدة وإيجاد فرص لتوظيف السيولة الفائضة في النظام المالي ومواءمة سيولة البنوك المتضخمة وسد النقص في منافذ التمويل أمام البنوك المحلية.

موجودات «المركزي»

في تحليل للميزانية العمومية لبنك الكويت المركزي خلال فترة السنوات العشر (2007 - 2016)، يتبين ان إجمالي موجودات البنك المركزي تضاعف بحوالي 3 مرات من 3,59 مليارات دينار نهاية عام 2006 إلى 9,3 مليارات دينار نهاية شهر مارس 2016 ما يعادل متوسط نمو سنوي مركب نسبته 10% وتتألف موجودات البنك المركزي بمعظمها من ودائع وأرصدة نقدية لدى المصارف الأجنبية التي تشكل نحو 99,3% من إجمالي الموجودات أي ما يساوي 9,2 مليارات دينار كما في نهاية شهر مارس 2016 مرتفعة من 3,55 مليارات دينار نهاية عام 2006. ومن الملاحظ ان خلال الربع الأول من السنة الحالية المنتهي في 31 مارس 2016 ارتفعت موجودات البنك المركزي بحوالي 1,42 مليار دينار مدفوعة بارتفاع قدره 1,465 مليار دينار في أرصدة البنك المركزي النقدية بعد ان كانت انخفضت موجوداته خلال عام 2015 بمقدار 784 مليون دينار خلال عام 2015.

مطلوبات «المركزي»

في الجهة المقابلة من الميزانية العمومية للبنك المركزي تتوزع الحسابات على عدة حسابات منها ودائع البنوك المحلية وسندات البنك المركزي والنقد المتبادل وحسابات الحكومة ورأس المال. بتاريخ 31 مارس 2016 شكلت ودائع البنوك المحلية لأجل وتحت الطلب لدى البنك المركزي حوالى 45,7% من إجمالي مطلوبات البنك المركزي أي ما يعادل 4,25 مليارات دينار، أما سندات البنك المركزي فقد بلغت 1,825 مليار دينار ما يعادل 19,6% من مطلوبات